بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

منذ زمن، وأنا مشغول بقضايا ومشكلات علم الكلام، أعيش بين المذاهب والفرق من إباضية ومعتزلة وأشعرية وماتريدية وظاهرية. أحاول معايشة الأفكار لأستخلص من بين طياتها المنهج عند هذه الفرقة أو ذاك. ولا شك أن استخراج القواعد المنهجية التي ينطلق منها علماء الكلام أمر في غاية الأهمية للباحث الراغب في الوصول إلى الحقيقة. ولم تكن تلك القواعد معروضة سهلة ميسورة يستطيع أن يصل إليها الدارس من أقرب طريق -كما يقولون- وإنما اقتضاني ذلك أن أقف على آراء الفرقة أو المذهب الكلامي ومعايشته، ومحاولا استنطاق النصوص والأفكار، وبطريقة الموازنة والترجيح بين الآراء والأفكار وكما يعمد الباحث في العلوم التجريبية إلى الملاحظة والتجربة، كذلك الحال بالنسبة للدارس في العلوم الكلامية، لابد له من سبر غور الحقيقة عن طريق الوقوف أمام الآراء والأفكار بدون وسيط تارة، والمقارنة والموازنة بين الآراء والأفكار وكشف ما بينها من شبه والتقاء، وهذا المنهج في البحث يتطلب من الباحث أن ينقب في بطون الكتب سنوات وسنوات لكي يصل إلى الرأي الذي يعتقد أنه يمثل زبدة الحق في الموضوع الذي يعالجه.

لقد اقتضاني البحث عن القواعد المنهجية عند فرقة ما - مثل الإباضية - جهداً، يلاحظه القارئ، نظراً لعدم وجود هذه القواعد -فيما يزعم كاتب هذه السطور- في مُؤَلَّف آخر مما دفعني بطبيعة الحال إلى الوقوف عندأعلام هذا المذهب مثل الإمام الجيطالي في القديم والشيخ أطفيش في الحديث وغيرهما من أعلام، ولم أفصل بطبيعة الحال بين الأصول الكلامية وغيرها، من آراء وأفكار من الموضوعات الأخرى، من آراء فلسفية وصوفية ، بل والفقهية أحيانًا، وهو أمر -كما هو معلوم- يحتاج إلى صبر وتؤدة وأناة.

ولا أدعى أنني قد سبرت غور الحقيقة في هذا الموضوع أو في معالجاتي التي قمت بها، فموضوع علم الكلام أو علم أصول الاعتقاد أو الفقه الأكبر على حد تعبير الإمام أبي حنيفة يحتاج إلى مجهودات ومجهودات، وخاصة أننا في مرحلتنا المعاصرة في

أمَسِّ الحاجة إلى تكوين عقلية إيمانية تعرف كيف تزود عن حياض الدين بالمنطق الموضوعي وبالدليل الشرعي والعقلي معًا، وإن اختلفت لغة العصر وقضاياه عن ذي قبل، لكن المنهج الذي اعتمد عليه هؤلاء الرجال من جهابذة علماء الكلام هو الذي يمكن أن نعول عليه ونستفيد منه في معالجة قضايانا الاعتقادية المعاصرة في وسط عصر يموج بالأفكار والتيارات من العالم شرقًا وغربًا. ومن ثَمَّ أضحى من الأهمية بمكان الاحتفاء بهذا العلم والكتابة فيه بلغة تتسم بالأصالة والمعاصرة معًا. أما أن يعمد الباحث إلى محاولة قراءة وتحليل الآراء فقط، دون متابعة للاحق والسابق عليها، فهذا فيما يعتقد كاتب هذه السطور، يقلل من موضوعية الحكم والنظر المنصف الذي ينبغي أن يكون دأب وديدن الباحث عن الحقيقة.

من جانب آخر، لاحظت أثناء معالجتي لموضوعات هذه الدراسة -ولا تخلو بطبيعة الحال من بعد ذاتي للباحث- أن الأفكار تنمو وتتشابك وتتفاعل مثل الإنسان سواء بسواء. فكما أن الإنسان يتأثر بوسطه الاجتماعي والمحيط القريب والبعيد عنه بدرجات متفاوتة، كذلك الآراء والأفكار تتشابك وتتفاعل فيما بينها عبر الدهور والأزمان، أقول إن المنهج الموضوعي الواجب التحلي به للباحث عن الحق والحقيقة ألا يقيم المحددات والفواصل بين الآراء والأفكار، فالفكرة ملك صاحبها فإذا ما خرجت على الناس، أصبحت ملك الناس جميعًا.

أقول إن قراءة التراث الكلامي يحتاج إلى نظرة جديدة ومنهجية متزنة لقراءة الآراء والأفكار في ضوء ظروفها وبيئتها، لا أن نحاكمها في ضوء ثقافتنا ومعارفنا في وقتنا المعاصر. ربما يذهب البعض إلى نقد فرقة من الفرق أو مذهب من المذاهب إثر حكم اعتمد عليه من عالم الخصم لهذا المذهب دون تبين للظروف التاريخية والتطور الفكري عند هذا العالم الخصم، ودون تجلية الحقيقة، ويسير الباحث على منواله، مقلداً لأفكاره دون إعمال عقل أو نظر منصف. إن قراءة التراث قراءة جديدة متحررة من كل أحكام مسبقة أمر ندعو إليه ونؤمن به من خلال مكابدة ومعايشة لمذاهب علم الكلام الكبرى سنوات وسنوات. فكم من أناس صوبوا سهامهم لمدارس كلامية كبرى مثل المعتزلة دون نظر موضوعي منصف، أو لطبيعة المرحلة التاريخية التي عاشوا فيها، وهناك آخرون ذهبوا بهم إلى درجة الغلو والتقديس في تقييمه لهم! وكلا المنهجين لا نميل إليه، وليس

من نهجنا في معالجة القضايا والمشكلات، فهناك من الآراء والأفكار التي يمكن أن يصوب لها الباحث سهام نقده، وهناك من الآراء والأفكار ما لا بد أن نسجلها لأعلام المعتزلة الكبار، فالقاضي عبد الجبار المعتزلي هو ومن هو في علم الكلام ومقارنة الأديان، وكذلك الإمام الزمخشري هو ومن هو في علم البلاغة والتفسير! فليس من المستحسن أو المقبول للدارس الموضوعي المنصف أو الباحث عن الحق والحقيقة أن يكوّن حكمًا مسبقًا سواء أكان مادحًا على طول الخط أو قادحًا لمذهب من المذاهب ولكن الرأي الذي يجتهد فيه كاتب هذه السطور أن نأخذ من كل رأي أوسطه أو ما نظن أنه يمثل المنهج العلمي المعتدل في ضوء منهجنا الإسلامي الوسط والمعتدل.

كما أن كاتب هذه الدراسة، يؤمن بأن النظر الشمولي للحقيقة من كافة جوانبها يوصل الباحث إلى نتائج أقرب إلى الحق والحقيقة. فكم من نظرة جزئية لهذا الرأي أو ذاك عند هذه المذاهب أو غيرها، ربما يؤدي إلى استخلاص نتائج لا ينشدها صاحب الرأي، فابن حزم كما سنشير -لاحقًا- اشتهر بظاهريته أو الوقوف عند حدود القرآن والسنة والإجماع وهو في نفس الآن يهتم بمنطق أرسطو وبالقياس الفلسفي، واللجوء إلى التأويل في بعض الأحيان رغم ظاهريته الملحوظة.

إذن الغاية التي ننشدها من وراء هذه الدراسة ليس مجرد معالجة القضايا والمشكلات، كما أشرت آنفًا - وحسب، وإنما نضيف إليها بعدًا آخر وهو استخلاص القواعد المنهجية، عند هذا المذهب أو ذاك. وبطبيعة الحال أن هذه المحاولة مجرد لبنة في الطريق، تحتاج إلى مجهودات ومجهودات من الدارسين الباحثين عن الحقيقة، وقد يأتي باحث آخر لإضافة ما قصرنا في عرضه من قواعد منهجية أو تصويب لرأي من الآراء التي ذهبنا إليها، وهذا ما يأمله الباحث في مستقبل الدراسات الكلامية، أقول إن الدراسات الكلامية ستتطور إلى الأمام ما دمنا ننشد الاتصال والتوثيق بين المنهج والموضوع معًا، فكلاهما لا ينفصل عن الآخر!.

أما الدراسة التي بين أيدينا بعنوان: (في علم الكلام) (منهج وتطبيقه)، ويبدو أن عنوان مؤلفي هذا، قد استعرته من عنوان كتاب أستاذي الجليل الدكتور إبراهيم مدكور -رحمه الله- (في الفلسفة الإسلامية) (منهج وتطبيقه)، وليس بخاف أنني قد تأثرت أيضًا بمنهج أستاذنا الجليل الدكتور مدكور في زاوية من زواياه أو أكثر.

وقد قسمت دراستي إلى سبعة فصول:

في الفصل الأول: قدمت معالجة لإشكالية العقل والدين في النسق الكلامي، أو العلاقة بين إشكالية العقل والدين بالعديد من الموضوعات الأخرى مثل ضرورة الأخذ بالتأويل ليتم الاتساق بين النظر العقلي والإيمان الشرعي أو مدى نجاح هذه المدرسة أو تلك من مدارس علم الكلام في إقامة تعادلية متزنة -إن صح التعبير - بين العقل والنص.

في الفصل الثاني: عرضت لموضوع منهج الإباضية في دراسة مشكلات علم الكلام (الذات والصفات.. والجبر والاختيار نموذجا).

قدمت في هذه الدراسة بتأصيل علمي لفرقة الإباضية وأشرت إلى أهم الفروق بين الخوارج والإباضية. وهي فروق عديدة يجدها القارئ في مظانها كما سلطت الضوء على إشكالية المنهج عند هذا المذهب، وهذا اقتضاني بطبيعة الحال إلى الوقوف على تراث الإباضية الفقهي والعقدي حتى أستطيع الولوج إلى ما نصبوا إليه. وانتهيت إلى قواعد منهجية:

١- المرونة والتسامح.
٢- العقل والنقل.
٣- نقد قياس الغائب على الشاهد.
٤- التأويل.
٥- النقد والتمحيص في قبول الرأي.

وقام الدارس بتطبيق هذه القواعد على القضايا والمشكلات ويبدو أن الإباضية قد التقت مع الفرق الكلامية الأخرى بقدر ما ابتعدت عن غيرها فقد التقت -مثلاً- مع المعتزلة في ذهابها إلى أن الصفات عين الذات وكذلك استحالة رؤية الله في الآخرة رغم خصوصية المنطلقات الفكرية عند كل منهما. كما أن هذه الفرقة ربما تلتقي مع الأشاعرة والماتريدية في نظرتهما إلى الصلة بين أفعال العباد ونظرية الكسب وإن كنا نظن أنها إلى الماتريدية أقرب روحًا. وسيجد القارئ تفصيلات هذه القضايا في موضعه.

وفي الفصل الثالث: الإلهيات عند الإمام القشيري، حاولنا في هذه الدراسة أن نبين أن الفكرة الكلامية تساند الفكرة الصوفية ولا تناقض بين هذا وذاك، ولا شك أن الإمام القشيري (٣٧٥ - ٤٦٥هـ) يمثل مرحلة متطورة في المذهب الأشعري، كما أن

الدراسة أظهرت أصالة الإمام القشيري في معالجته لموضوع علم الكلام كما أنه كان يجمع في عقليته بين البعد النقدي والبعد البنائي، كما أنه كان متسقًا في فكره (إلى حد كبير) وهذا ما نلاحظه من خلال الوقوف على الدراسة كما أنه كان أشعريّاً حتى النخاع مثل موقفه من قضايا كلامية مثل رؤية الله في الآخرة وإثباته لها بالأدلة السمعية وغيرها من أدلة بعكس فرقة الإباضية التي تذهب عكس ذلك.

في الفصل الرابع: عرضت لموضوع (المنهج الوسط عند الماتريدية) وهو موضوع جدير بالنظر والاعتبار، سيما أن اللافت للنظر أن المدرسة الأشعرية قد هيمنت على الأوساط الكلامية، ومن ثَمَّ اهتم المشتغلون بقضايا ومشكلات علم الكلام بالمدارس الأكثر شهرة كالمعتزلة والأشاعرة والشيعة والخوارج وغيرهم. بينما أغفل المؤرخون من كُتَّاب السير والتراجم الاهتمام بعميد المدرسة الماتريدية أبي منصور الماتريدي.

وقد وقفت وقفة متأنية عند ظروف نشأتها والخلفية الفكرية لهذه المدرسة والصلة بينها وبين الأشعرية. كما انتهيت -كما أشرت آنفًا- إلى قواعد المنهج عند هذه المدرسة وانتهيت إلى:

١- الدليل العقلي. ٢- الجدل.

٣- التأويل. ٤- القياس الأرسطي.

٥- قياس الغائب على الشاهد ثم عرضت لوسطية المنهج عند الماتريدية والأسباب التي دعت إلى ذلك.

وأوضحت كيف أن الأشعرية والماتريدية قد لجأوا إلى الدفاع عن مقالة أهل السنة والجماعة بمناهج كلامية وإن كان بينهما خلافات يسيرة حول بعض مسائل العقائد، ورغم ما بينهما من تشابه والتقاء إلا أنه ليس بين أيدينا الدليل الواضح على الصلة المباشرة بينهما. كما أنني أشرت إلى سمات المنهج عند الماتريدية من:

١- الأصالة والابتكار. ٢- رفض التقليد.

٣- الحس النقدي.

وقد قمنا بتطبيق المنهج على معالجة القضايا الكلامية التي عرضناها في ثنايا الدراسة وإن كنا قد زعمنا من جانبنا أن الماتريدية أكثر عقلانية من الأشعرية وأقرب إلى السلف في نفس الآن. ولم ننف الاتصال الوثيق بين كلتا المدرستين فهناك العديد من أعلام الأشعرية كفخر الدين الرازي قد اعتنق آراء وأفكار ماتريدية والعكس صحيح. كما أن مدرسة الماتريدية قد أثرت في الفكر الكلامي في العصر الحديث مثل الشيخ محمد عبده وكذا الشيخ مصطفي صبري في تأثره بالماتريدية والأشعرية. وقد أشرنا إلى شيء من هذا أثناء عرضنا في الدراسة.

في الفصل الخامس: قمت بدراسة منهج ابن حزم في دراسة علم الكلام (مشكلة الذات والصفات.. والجبر رالاختيار نموذجًا). أشرت إلى أهم ملامح المنهج عنده وانتهيت إلى العقل والنقل، الجدل، نبذ التقليد، قياس الغائب على الشاهد ثم قمت بتطبيق هذا المنهج على الموضوعات التي قد عالجتها مع الإشارة إلى أثر أفكار ابن حزم في اللاحقين مثل ابن تيمية أو نقده لغيره مثل المعتزلة.

ولعل الدراسة كانت تتبع آراء ابن حزم في مظانها، فرغم تأكيده على منطلقات المذهب الظاهري من القرآن والسنة والإجماع إلا أنه أخذ بالتأويل في معالجته للصفات الخبرية مثل الوجه، الاستواء، النور، لكننا لاحظنا أن ابن حزم كان غير موضوعي في نقده للأشاعرة، سيما أنه يتهم الأشعري بالتجسيم، في حين أن الأشعري يؤكد على أن صفات الله بلا حد وبلا كيف، ومن ثَمَّ فهو ينزه الذات الإلهية عن كل ما يلحقها من الجسمية وليس كما يدعي ابن حزم! . كما يلاحظ القارئ أصالة ابن حزم أيضًا في معالجته للآراء الكلامية، لأنه من المؤمنين، بكل ما جاءت به السنة الصحيحة. وثبت بها العقائد كما ثبت بها الفروع. وأنه لم يفرق بين الأحاديث المتواترة وأحاديث الآحاد والأحاديث المشهورة. فكلها يثبت بها العقائد. ولذلك في موضوع «رؤية الله في الآخرة» كان من المثبتين لها على ضوء النص القرآني، وفهم اللغة، والحديث النبوي على عكس المعتزلة التي تنكر العمل بأحاديث الآحاد، ومن ثَمَّ لم تؤمن المعتزلة برؤية الله في الآخرة.

وفي الفصل السادس: قمت بدراسة عن الشهرستاني (٤٧٩- ٥٤٨هـ) وخاصة كتابه مصارع الفلاسفة (عرض ونقد) وربما لم ألتزم بالتطور التاريخي حرفيّاً في عرضي للفصول، وإنما أحيانًا لأهمية الموضوعات، ومن ثَمَّ جاءت هذه الدراسة بعد منهج ابن حزم وعلم الكلام عنده. عالجت في هذه الدراسة الظروف السياسية في عصر الشهرستاني وأهم خصائص الموقف النقدي عنده وانتهيت إلى عرض لكتاب مصارع الفلاسفة الذي اعتقدنا أنه كان امتدادًا لتهافت الفلاسفة وتتمة لما طرحه الغزالي من قبل. وقدمت الدراسة انتقادات الشهرستاني للفلسفة الإلهية عند ابن سينا وتحليله للمصطلح الفلسفي مثل مصطلح الممكن والواجب وكذا موقفه من نظرية الفيض عند ابن سينا.

كما أشرنا إلى ضعف الشهرستاني في حججه -أحيانًا- وخاصة موقفه من مشكلة العلم الإلهي عند ابن سينا ورغم هذه الانتقادات التي قد صوبناها للشهرستاني إلا أنه قد تبين لنا أن كتاب مصارع الفلاسفة والذي رد عليه الطوسي بكتابه مصارع المصارع ليدل دلالة كبيرة على أصالته كمتكلم كبير له منهجه وحسه النقدي الذي لا يقل أهمية عن أقرانه الكبار مثل الغزالي وغيره من العلماء.

وفي الفصل السابع والأخير: قدمت لدراسة بعنوان: موقف ابن رشد النقدي من الأشاعرة، أشرت في هذه الدراسة إلى أهمية البعد النقدي عند ابن رشد، وبطبيعة الحال كان متوقعًا من ابن رشد أن يختلف مع الأشاعرة نظرًا لاختلاف منهج ابن رشد الفلسفي عن منهج الأشاعرة الكلامي، فرغم إيمان علماء الكلام بدليل التمانع لقوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء: ٢٢] وشهرته في الأوساط الكلامية لم يسلم من نقد ابن رشد؛ لأنهم قد خلطوا -في رأيه- بين الجدل والمنهج العقلي. وإن لاحظنا نزعة التحامل في بعض الأحيان على الأشاعرة أو أن أقوالهم يلزم عنها القول بجسمية الله، على حد زعمه! وربما أنه كان يريد أن يفرق بين منهج العامة والخاصة وهذا ما أشار إليه في كتابه مناهج الأدلة فضلاً عن أن الآراء التي قال بها المتكلمون (في مسألة الصفات الإلهية) تعد بعيدة عن أفهام الجمهور فضلاً عن أن التصريح بها يعد بدعة، إذ إنها تضلل الجمهور لا أن ترشدهم، والدراسة في مجملها هي سجال بين منهج ومنهج بين منهج الفيلسوف ومنهج المتكلم وترتب عليها العديد

من النتائج والغايات مثل فكرة الكسب بمفهومها الأشعري لأنها تؤدي إلى الجبر أكثر منها إلى الاختيار، لأن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها ومن ثَمَّ فإن التكليف من باب ما لا يطاق وهذا يتعارض بطبيعة الحال مع فكرة المسئولية في الإسلام وينقد ابن رشد المعتزلة أيضا لأنه لو فرض أن الإنسان موجد لأفعاله وخالق لها، وجب ههنا أفعال ليس تجري على مشيئة الله واختياره، وبعد هذا الموقف النقدي ينتهى ابن رشد بحل وسط يختلف عن الوسط الأشعري وهو أن الله منح الإنسان إرادة يصرف بها أموره وقدرة تمكنه من فعل الشيء وضده. فأفعاله وليدة إرادته وقدرته وفي هذا ما يبرر بحق حسابه ومسئوليته.

دكتور
جمال سيدبي

القاهرة في ٥ رجب ١٤٣٣هـ
الموافق ٢٦ مايو ٢٠١٢م

●●●

obeikan.com